



دورة عام 2022

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 حزيران/يونيه 2022

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2022/L.10)]

8/2022 - تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين باستراتيجية للانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022 الذي أقرت الجمعية بموجبه برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً،

وإنه يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 15/69 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 الذي أقرت فيه الجمعية الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، وكذلك قرار الجمعية 3/74 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الذي أقرت فيه الجمعية الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا،

وإنه يشير إلى إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁾ الذي سُلّم فيه بضرورة إيلاء أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً بالنظر إلى ارتفاع مستويات ضعفها والمخاطر التي تواجهها،

(1) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.



والتي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ يسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998 و 34/2007 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2007 و 20/2013 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2013 و 11/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021،

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدّمه الإنمائي أو من عكس مساره،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً أو الجاري النظر في رفع أسماؤها منها،

وإذ يشدد على أهمية معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، وكذلك البلدان التي تواجه تحديات محدّدة، بما فيها البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء ما تسببت فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من معاناة إنسانية جسيمة وما نجم عنها من أزمة اقتصادية واجتماعية هي الأسوأ من نوعها منذ أجيال، مع تأثر أقل البلدان نمواً بذلك بصورة غير متناسبة،

1 - **يحيط علماً** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين⁽²⁾؛

2 - **يلاحظ** العمل الذي أنجزته اللجنة بشأن: (أ) المساهمة في الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022، وهو "إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ (ب) استعراض المجلس لهيئاته الفرعية؛ (ج) تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021؛ (د) رصد البلدان الجاري رفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رُفعت أسماؤها بالفعل من القائمة؛ (هـ) آلية الرصد المعززة؛ (و) مسائل إضافية تتعلق بأقل البلدان نمواً؛

3 - **يطلب** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها الخامسة والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام 2023 وأن تُقدّم توصياتٍ بشأنه؛

4 - **يطلب أيضاً** من اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها منها بالفعل، وفقاً للفقرة 21 من قرار الجمعية العامة؛ 221/67؛

5 - **يرحب** بعمل اللجنة المتعلق بتعزيز آلية الرصد لجعلها أكثر استجابة للأزمات الناشئة وربط الرصد بدعمٍ بعينه، ويهيب بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم جهود اللجنة،

(2) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 13 (E/2022/33).

ويهييب بالبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها حديثاً من تلك الفئة أن تدمج رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في أطرها الحالية لرصد السياسات وتقييمها وأن تقيم صلات فعالة بآلية الرصد المعززة للجنة؛

6 - **يهيب** باللجنة إلى مواصلة المشاورات الواجبة مع البلدان المعنية، مع تنفيذ الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً ورصد البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً، ويطلب من اللجنة أن تواصل إشراكها في المشاورات المذكورة للبلدان من بين أقل البلدان نمواً التي ربما يكون قد أُرجئ رفع أسمائها من القائمة؛

7 - **يسلم** بأن البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً تواجه تحديات كبرى في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث، وبأهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة للنبوض باستدامة التقدم الإنمائي، ويشجع الشركاء الإنمائيين والتجاربيين للبلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً على دعم تلك البلدان في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها؛

8 - **يشدد** على الحاجة الملحة إلى وضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة للنتائج المحلي الإجمالي أو تتجاوزها بغية إيجاد نهج للتعاون الدولي أكثر شمولاً لمختلف الشرائح؛

9 - **يرحب** بما أوردته اللجنة في تقريرها من توصيات بأن يزيد المجتمع الدولي من التمويل المستمد من جميع المصادر الذي يقدّم إلى أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي رُفعت أسماؤها حديثاً من هذه الفئة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽³⁾، ولا سيما من أجل تعزيز نظم الصحة العامة تأهباً لأي جوائح محتملة قد تحدث في المستقبل، ومن أجل توسيع القدرات الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبنية التحتية الجيدة والمستدامة التي يمكن التعويل عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات، مع كفاءة القدرة على تحمل الديون الخارجية، ومن أجل بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع مراعاة ما تواجهه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من صعوبات في الحصول على تمويل في مجال المناخ؛

10 - **يطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً عند وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكل من البلدان التي رُفعت أسماؤها من تلك القائمة وذلك لفترة محددة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

11 - **يهيب** بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأعم إلى دعم الجهود الرامية إلى حشد الموارد من أجل تفعيل المرفق المتكامل لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً، iGRAD، بوصفه محفلاً عالمياً تقوده البلدان ويستند إلى الشراكات، يوفر دعماً مكرساً لتنمية القدرات لصالح البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة أو التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً؛

(3) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

12 - **يُهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبالدول الأعضاء أن تنشر معلومات عن تدابير الدعم التي توفرها للبلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً تحديداً، علاوة على معلومات عن الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً - تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً⁽⁴⁾؛

13 - **يعترف مع الارتياح** بمساهمات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته لزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئيس، وسائر أعضاء اللجنة حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع هذه الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس 20/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، في حدود الموارد المتاحة وحسب اللزوم، ويهيب باللجنة إلى مواصلة كفاءة تبادل الرأي مع الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية، بما في ذلك من خلال جلسة تركز لذلك تُعقد خلال دورتها الخامسة والعشرين في عام 2023 في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة 20

8 حزيران/يونيه 2022

(4) البوابة متاحة في الرابط التالي: <https://www.un.org/ldcportal/ar>؛ وينبغي إحالة المعلومات إلى البريد الإلكتروني التالي: ldcportal@un.org.